الوصل
العدد 1470 الخميس 13 ماي 2010 الموافق لـ 30 جمادى الأولى1431

المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات السيد عبد المالك سايح يكشف:

«لقد تم حجز 11 طنا من المخدرات خلال الثلاثي الأول من 2010»

كشف المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها السيد عبد المالك سايح،أن عدد المدمنين الذين تم علاجهم السنة الفارطة يقدر بـ6 آلاف مدمن في حين قدرت كمية المخدرات المحجوزة بحوالي 75 طنا في سنة 2009.و جاء ذلك خلال الملتقى الجهوي لولايات الغرب الجزائري حول تطبيق القانون 1804 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها، المنعقد بفندق إيدان المطار بوهران.

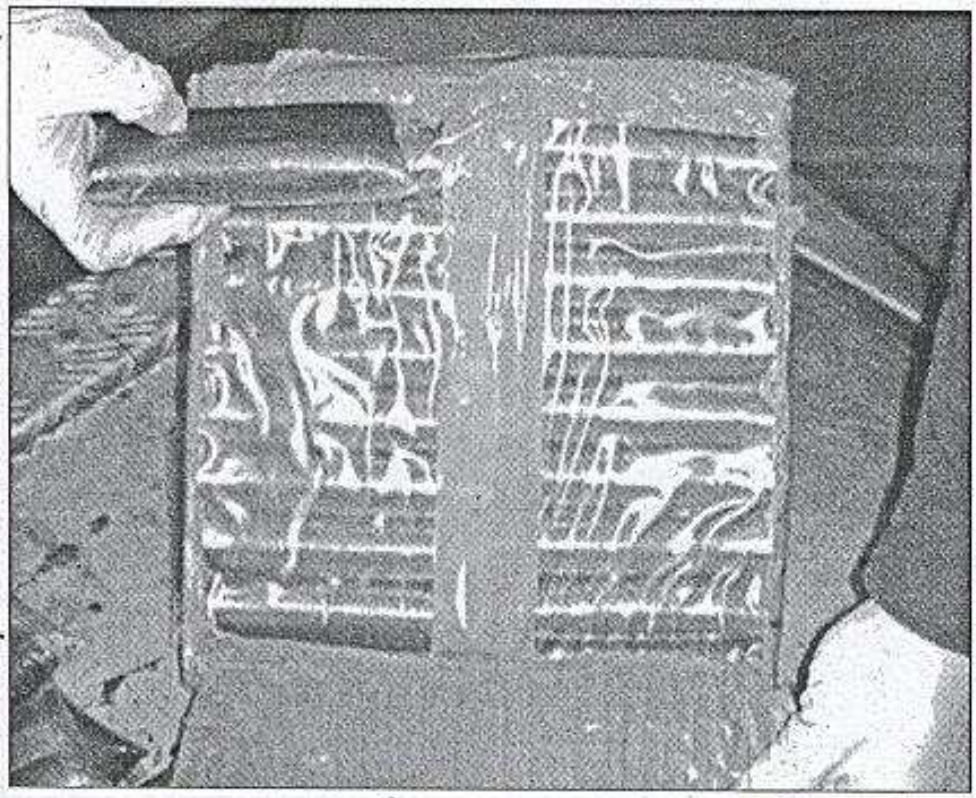

ص/من الارشيف

بورحيم حسين

كما صرح المتحدث أن الجزائر تواجه خطرا حقيقيا بالنظر إلى سنة الريادة التي سجلت ما بين 2008/2007 و التي عادلت 230 بالمائة مقارنة بالكميات المحجوزة في2003 من القنب الهندي المقدرة بـ 75 طنا أي بزيادة 96 بالمائة و قد سجل المركز الوطني لمكافحة المخدرات حوالي 11 طنا في الثلاثي الأول من سنة 2010 .و على صعيد آخر أكد ذات المتحدث أن تجارة المخدرات تعتبر ثاني مصدر للعائدات العالمية بعد تجارة الأسلحة و قبل عائدات النفط حيث قدرها بـ500 مليار دولار.و في إطار الجانب التشريعي صرح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن القانون قيد المراجعة و التعميم ليمس كل الأطراف المعنية مقرا بأن الجانب التطبيقي يبقى نسبيا فيما استشهد بفشل فرنسا في تطبيق القانون بشكل صارم رغم توفرها على الإمكانات المادية و المعنوية و هو ما اعتبره قفزة نوعية تحسب للجزائر في هذا المجال.و أفاد المتحدث أن 48 بالمائة من المخدرات المحجوزة على المستوى الوطني تمت بالجهة الغربية من الوطن في حين تم معالجة 973 قضية أوقف على إثرها 1209 أشخاص متورطين بولاية وهران لوحدها.أما بالنسبة للحصيلة الوطنية فقد عولجت 11679 قضية جرت بـ15591 شخص متورط في المتاجرة و الاستهلاك للمخدرات.و في السياق ذاته أشار السيد صالح عبد النوري إلى التحول الجزائر مؤخرا إلى معبر هام للإنتاج المغربي من القنب الهندي حيث حدد ما نسبته 73,87 بالمائة من الكميات الواردة إلى الجزائر عبر المنافذ الحدودية الغربية توجه إلى دول أوروبا و كذا إفريقيا و آسيا في حين لا يتعدى حجم الاستهلاك المحلي 26,13 بالمائة. و لم يفند المتحدث حقيقة تسرب كميات هامة من المخدرات عبر الموانئ الجزائرية.أما بخصوص مكافحة المخدرات فقد أقرت مديرية الديوان الوطني 3 أبعاد للقضاء بشكل كبير على هذه الآفة و المتمثلة في ضرورة قمع تجارة المخدرات من طرف مصالح الجمارك لينتقل بعدها المدمن إلى أخذ علاج مكثف في المركز المخصص لهذا المجال و بعد ها وضع أسس تسعى إلى وقايته من تعاطي هذه السموم.للإشارة فقد سطرت مديرية مكافحة المخدرات بالتعاون مع وزارة الصحة و السكان لإنجاز حوالي 15 مركزا استشفائيا و 53 مركزا وسطيا و 185 خلية استماع خاصة بالمدمنين عبر كامل التراب الوطني.يشرف على تأطيرها حوالي 145 طبيب في كل الاختصاصات.